

## الحلقة (٢٠)

### ◀ باب النكرة والمعرفة :

هذا الباب خاص بالأسماء، فلا شأن للحروف فيه ولا شأن للأفعال فيه وإنما هو خاص بالأسماء.

أي : لا يقال أن هذا الحرف نكرة، ولا يقال أنه معرفة بل يسكت عن هذا، ولا يقال أن الفعل المضارع أو الفعل الأمر أو الماضي لا يقال عن شيء منها أنه معرفة، ولا يقال أنه نكرة.

**أولاً: لماذا كانت النكرة هي الأصل للمعرفة ؟**

قال لأن النكرة تحتاج إلى شيء واحد، وهو وجود كلمة، وأما المعرفة فتحتاج إلى اثنين وهو وجود الكلمة ووجود المعرف، وما يحتاج إلا إلى شيء واحد أصل لما يحتاج إلى أكثر من شيء، هذا أولاً.

**ثانياً: ما تعريف النكرة:**

**قسمان: . الأول:** قسم يقبل دخول "أل" المؤثرة في التعريف، يعني يكون هو نكرة ويتقبل دخول "أل" عليه.

**والثاني:** قسم لا يقبل دخول أل ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول أل عليه، وهذا تعريف ابن هشام رحمه الله إذن.. يرى ابن هشام أن النكرة قسمان:

**الأول:** هو ما يقبل دخول أل عليه وأل هذه تؤثر فيه فتعرفه، وذلك نحو كلمة **رجل، حصان، غلام، كتاب، فرس، دار، سقف، حقيبة، قلم... إلخ**، كل واحدة من هذه الكلمات نكرة وتقبل دخول أل عليها، وإذا دخلت أل عليها أثرت فيها التعريف، أي جعلتها معرفة.

إذا قلت **جاء رجل**، فهو ليس معرفة بحال، وإذا قلت **جاء الرجل**، يكون معرفة بسبب دخول أل عليه، وأن يكون بينك وبين المخاطب مثلاً عهد في رجل معين، فلما تقول جاء الرجل ينصرف الذهن إلى الرجل الذي بينك وبين المخاطب عهد به، وكذلك كلمة **كتاب**، إذا قلت **قرأت كتاباً** فلا يخطر على بال أحد أنه كتاب بعينه محدود بل هو كتاب، وإذا قلت **قرأت الكتاب** فهو اكتسب التعريف بدخول "أل" عليه.

**القسم الثاني:** لا يقبل بدخول "أل" عليه ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول "أل" عليه، كيف؟

**أولاً:** مثل يقول مررت برجل ذي مال، رجل هنا نكرة، والنكرة توصف بالنكرة، وهذا باتفاق، لننظر إلى قوله ذي مال، ذي هذه صفة لكلمة رجل، ومعناه أنها نكرة، كيف عرفنا ؟ لأنها وقعت صفة للنكرة، هل تقبل ذي أو ذو أو ذا دخول أل عليها؟

**الجواب:** لا تقبل دخول أل عليها ولكنها وقعت في موقع كلمة "صاحب"، وهذه الكلمة أي (صاحب) تقبل دخول "أل" عليها، فنقول **الصاحب** فيتعين حينئذ ويقبل المؤثر في التعريف، كلمة ذو التي بمعنى صاحب وهو من الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء، نقول جاء رجل ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، ومررت برجل ذي مال، هذه واحدة.

**الثانية:** نقول مررت بما معجب لك أو بمن معجب لك، الآن بالعكس معجب هذه الكلمة نكرة، معجب صفة والموصوف كلمة (ما)، إذا كانت كلمة معجب صفة لكلمة ما، وكانت كلمة معجب نكرة فإنه يجب أن تكون كلمة ما نكرة، ومعنى الجملة مررت بشيء معجب لك، أي كلمة ما في الغالب تكون لغير العاقل، ونقول أيضاً: مررت بمن معجب لك، (من) هذه

وقعت كلمة معجب صفة لها، ومعجب نكرة، وما دام أن معجب نكرة وهي وقعت صفة لكلمة من، ف (من) يجب أن تكون نكرة، ومعنى مررت بمن معجب لك، تأويلها أن يقال مررت **بشخص** أو **بإنسان** معجب لك، لماذا عبرنا هنا بكلمة من وهناك بكلمة ما؟ لأن الغالب في كلمة من أن تكون للعاقل.

إذن النكرة قسمان كما ذكر ابن هشام:

**الأول:** قسم يقبل دخول أل عليه (رجل وحصان وكتاب).

**الثاني:** قسم لا يقبل دخول أل عليه، ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول أل عليه، (كلمة إنسان، تقبل الدخول "أل" عليها نعم الإنسان، شيء، نعم الشيء، صاحب، نعم صاحب).

ذو بمعنى **صاحب**، وما بمعنى **شيء**، ومن بمعنى **إنسان**، أي أنها وقعت في مواقع ألفاظ تقبل دخول أل عليها، يُضاف إليها أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، فإن النحويون يرون أنها من النكرات، أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

**لأن الاستفهام نوعان:** نوع منه "**حرف**" باتفاق وهو (الهمزة وهل)، وبقية ما يدل على الاستفهام "**أسماء**"، وهي من أنواع النكرات، وليست معارف.

### **والشرط أقسام:**

قسم منه حرف باتفاق وهو (**إن**)، وقسم منه الصحيح أنه حرف وهو (**إذما**)، وقسم منه الصحيح أنه اسم وهو (**مهما**)، وقسم منه أسماء، وهو ما تبقى من أدوات الشرط، كل أدوات الشرط أسماء باتفاق، إلا هذه الكلمات الثلاث (**إن**، **إذما**، **مهما**) أما (من، أي، متى، أيان، حيثما، .. إلخ) أسماء باتفاق النحويين.

وأؤكد أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط من أنواع النكرات.

**المعارف:** والمعارف نوع منها لا يقبل دخول أل عليه وهو الغالب، الغالب في المعارف أنها لا تقبل دخول أل عليها، فماذا من المعارف لا يقبل دخول أل عليه؟

**الضمائر** لا تقبل دخول أل عليها، **أسماء الإشارة** لا تقبل دخول أل عليها، **الأسماء الموصولة** كلها لا تقبل دخول أل عليها، ولو اعترض أحد وقال التي والذي و.... كلها مقترنة بـ"أل"، "أل" الموجودة فيها زائدة لازمة ولا تقبل دخول أل عليها، فلا يمكن أن نقول الالذين والالذي ونحوها؟! إذن لا تقبل دخول أل عليها.

وكذلك المعرف بـ"أل" لا يقبل دخول أل عليه، مثل كلمة **الرجل** لا يمكن أن تكون **الرجل**.

وكذلك المضاف إلى واحد من المعارف المذكورة هذه لا تقبل دخول أل عليه، لأن الإضافة وأل لا يجتمعان، ويأتي لها حديث في باب الإضافة، لأنه قد يجوز دخول أل على المضاف بشروط تذكر هناك، لا مجال لذكرها الآن.

**الحاصل** أن الغالب في المعارف أن لا تقبل دخول أل عليها، وهناك جزء غير غالب يقبل دخول أل عليه لكنها لا تؤثر فيها التعريف.

ذكرنا منذ قليل أنواع المعارف إلا نوع واحد لم نذكره وهو العلم، فهل هو الذي يقبل دخول أل عليه، الجواب نعم ولا ! كيف ذلك ؟ نقول أن الغالب في الأعلام أنها لا تقبل دخول أل عليها، وقد يجوز على القليل أن تدخل أل على الأعلام ولكنها في الوقت نفسه لا تستفيد منها تعريفاً.

**سؤال:** لماذا لا تستفيد منها التعريف؟ الجواب أنها معرفة قبل دخولها، فهي زائدة، وهي زائدة غير لازمة، "أل" إذا دخلت على الأعلام جوازاً، قليلاً، ليس دائماً كل هذا صحيح، ولكنها مع ذلك لا تؤثر فيها تعريفاً.. سؤال متى يصح دخول أل على الأعلام؟

"أل" لا يصح أن تدخل على المعارف إلا على بعض الأعلام وليس كلها، متى يصح دخول أل على الأعلام؟  
**الجواب:** إذا كان هذا العلم قابلاً لدخول أل قبل أن يكون علماً، يجوز دخول أل على الأعلام بشرط أن يكون هذا العلم قابلاً لدخول أل قبل أن يكون علماً.

يقولون مثلاً **الصفة المشبهة** مثل كلمة كريم، شهم، طويل، قصير، مثلاً سميت شخصاً بشهم، قبل أن يكون علماً كان يقبل دخول أل عليه، فعندما يكون علماً يجوز أن تدخل أل، عليه فيكون الشهم، ولذلك قالوا في كلمة حسن، [هي في الأصل **صفة مشبهة**] قالوا الحسن، وصغروه فقالوا الحسين، كلمة **فضل مصدر** [فضل يفضل فضلاً، فقبل أن تكون علماً تقبل دخول أل عليها، بعد أن تكون علم تقبل دخول أل فتكون الفضل، وكذلك كلمة نعمان ومعناه في الأصل بمعنى دم، لما كان غير علم كان يقبل دخول أل عليه فنقول النعمان يعني الدم، ولما صار علماً جاز دخول أل عليه فتصبح النعمان، وكلها سُمي بها مثل الفضل، العباس، الحسن، الحسين، النعمان.

ولكن هل كل **صفة مشبهة** يجوز دخول "أل" عليها؟ وهل كل **مصدر** يجوز دخول "أل" عليه إذا كان علماً؟  
**الجواب:** لا، بل هناك ألفاظ سُمعت عن العرب أنهم أدخلوا أل عليها، فهل تلتزم بما التزم به العرب أو تقيس عليه؟ **قولان للنحويين:**

■ **بعض النحويين** يرى أنه لا يجوز دخول أل على كل ما كان يقبل دخولها قبل أن يكون علماً، بل ما سُمع من العرب، مثل خالد بن الوليد، العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم، الفضل، النعمان بن المنذر، والنعمان بن بشير، الحسن والحسين سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، هذه سمعت يجوز، لكن تقول الصالح المحدث السعيد لا يجوز هذا عند فئة من النحويين،

■ **وبعضهم** قاس كل ما كان صالحاً قبل أن يكون علماً أو يقبل أن تدخل أل عليه قبل أن يكون علماً يجوز إذا كان علماً أن تدخل أل عليه، سُمع أخيراً دخول أل على ما لم يقبلها قبل أن تكون علماً، مثل العبد اللطيف، الحمزة، اليزيد، المحدث، الصالح وغيرها.....

**الجواب:** أما كلمة محمد وصالح فهي كانت قابلة لدخول أل عليها قبل، لكن كلمة عبد اللطيف ما تقبل دخولها، لأنها أصلاً مضاف ومضاف إليه، ونحن قلنا أن الإضافة وأل لا يجتمعان، كلمة يزيد في الأصل فعل، والفعل لا يقبل دخول أل عليه، فكيف يدخلون أل عليه؟ الجواب هو أن أل والله أعلم فيما أراه أنا وفيما يراه غيري من النحويين أن أصل أل هذه هي (أل)، وخففت لكثرة الاستعمال، فصار يقال العبد اللطيف يعني آل عبد اللطيف و الحمزة يعني آل حمزة، واليزيد يعني آل يزيد، وكذلك لو أدخلتها على غير المسموع من كلام العرب على رأي النحويين المانعين، فإنه يكون من هذا القبيل، وتكون أل أصلها آل كذا.

**الخلاصة:** الأعلام في الأصل أنها ما تقبل دخول أل عليها، وإن دخلت عليها فهي لا تؤثر فيها تعريفاً،  
**وإن دخلت أل عليها قسماً:**

- قسم يقبل دخول أل عليه قبل فهذا لا إشكال.
- وقسم لا يقبل دخول أل عليه، وهذا توجيهه كما ذكرت قبل قليل أن كلمة أل فيه أصلها آل كذا.

### أقسام المعارف :

حدد النحويون المعارف بسبعة أو ستة أقسام وهو الغالب أي الستة، وهي

١- **الضمائر بأنواعها:** مثل : أنا ونحن وأنت وهو وهي.. إلخ والكاف من (أكرمك)، والتاء من (ضربت)، وغيره

٢- **الأعلام:** مثل محمد وصالح وعبد الله والرياض ومكة وبعلمك، وحضرموت.

٣- **أسماء الإشارة:** هذا وهذه وهاتان وهذان وهؤلاء.

٤- **الأسماء الموصولة وهي قسمان:** قسم موصول خاص يعني المفرد له لفظ والمثنى له لفظ والمذكر له لفظ إلخ، وذلك نحو الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي، وقسم مشترك وهو من وما وأي وذا وأل عند من يرى أنها موصولة.

٥- **المعرف بـ"أل":** وهذا كثير جداً تكون الكلمة نكرة فتدخل أل عليها فتكون معرفة، مثل الرجل والكتاب والحصان والقلم والبيت والكعبة وغيره.

٦- **المضاف إلى واحد من هذه الخمسة:** كأن تقول كتاب محمد أو كتاب هذا أو كتابي إذا أضفته إلى الضمير، أو كتابك أو كتاب الذي عندك أو كتاب الرجل، هو نكرة، لكن حينما أضفته إلى المعرفة تعرّف بالإضافة.

٧- بقي نوع سابع ذكره ابن هشام وأكثر النحويين لا يذكرونه **وهو المنادى** متى؟ **إذا كان نكرة مقصودة** كيف؟ عندنا المنادى **إما أن يكون معرفة قبل**، مثل محمد نقول يا محمد، أو أعرف المعارف الله يا الله، وصالح يا صالح هذا معرفة لا إشكال فيه، وهو معرفة قبل دخول حرف النداء، فلم يزد حرف النداء تعريفاً، لم يُكسبه التعريف، هو معرفة، ثم بعد هذا **النكرة نوعان: نكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة:** مثلاً قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. هل يقصد رجلاً بعينه؟ لا، لا يقصد رجلاً بعينه، هذا المنادى نكرة، لأنه لم يُقصد رجلاً بعينه، لكن أمامك طالب فحددته بالنداء فقلت يا طالب، أو أمامك رجل حددته فقلت يا رجل، هو نكرة في الأصل، لكن حينما قصدته بالنداء صار معرفاً بسبب قصده بالنداء، وأكثر النحويين لا يذكرون هذا النوع الأخير، وقد ذكره ابن هشام.

ويقولون إن أعرف المعارف هو **الضمير**، ويليه في التعريف **العلم**، ويليهما **اسم الإشارة** لأنك تشير إليه موجود، ثم **الاسم الموصول** وهو يتعرف بسبب صلته، ثم **المعرف بـ"أل"**، ثم **المضاف إلى واحد من هذه الخمسة** حسب ما أضيف إليه، فإذا أضيف إلى ضمير يكون الأول، ثم إذا أضيف إلى علم، ولكنهم نصوا على أن المضاف إلى العلم والمضاف إلى الضمير في مرتبة واحدة، ثم يأتي بعدهما المضاف إلى اسم الإشارة ثم المضاف إلى الاسم الموصول ثم المضاف إلى المعرف بـ"أل"، ثم يأتي بعد هذه الأنواع ما ذكره ابن هشام النوع السابع وهو النكرة إذا كانت مقصودة بالنداء.